في التقرير السنوي للمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية:

عدد الأيتام والأرامل المكفولين 10857 مستفيدا خلال عام 2025

توفير 86 مضخة إنسولين للأطفال وإجراء 16 عملية زراعة قوقعة إلكترونية

أصدرت المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية تقريرها السنوي للعام 2025، الذي وثّق أبرز إنجازاتها وبرامجها النوعية في مجال العمل الإنساني ورعاية الأيتام والأرامل، وتعزيز التمكين المجتمعي في مملكة البحرين.

وبين المهندس إبراهيم دلهان الدوسري، القائم بأعمال الأمين العام المساعد للمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، أن ما تحقق من إنجازات خلال عام 2025 يعكس الدعم الكبير الذي تحظى به المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية من قبل صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم الرئيس الفخري للمؤسسة، والدعم المستمر من قبل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، والقيادة الطموحة لمبادرات المؤسسة الإنسانية التنموية من قبل سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب رئيس مجلس أمناء المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، وفقًا للرؤية الاستراتيجية القائمة على الاستثمار في الإنسان وتمكينه، مشيرًا إلى أن المؤسسة ماضية في تطوير برامجها ومبادراتها بما يلبي احتياجات المستفيدين ويعزز جودة حياتهم. كما أثنى الدوسري على جهود العاملين في المؤسسة ودورهم الكبير في إبراز برامجها ومبادراتها على الوجه المشرف.

وكشف التقرير عن تحقيق المؤسسة إنجازات بارزة خلال العام، حيث بلغ عدد الأيتام والأرامل المكفولين (10857) مستفيدًا، ومنذ التأسيس بلغ عدد المكفولين (31794) مستفيدًا، ووفرت الحقيبة المدرسية لـ (2458) يتيمًا، إلى جانب تنفيذ (180) برنامجًا وفعالية متنوعة استفاد منها (6878) مستفيدًا. كما دعمت المؤسسة (76) طالبًا وطالبة ضمن برنامج البعثات والمنح الدراسية. وفي مجال الإرشاد الأسري قدمت المؤسسة برامج إرشادية متخصصة استفاد منها 490 مستفيدًا. فيما بلغ عدد المستفيدين من المساعدات الإنسانية (4480) مستفيدًا، شملت المساعدات المعيشية والعلاجية والزواج والغارمين والمساعدات الدراسية.

وفي الجانب الصحي، واصلت المؤسسة جهودها النوعية، حيث وفرت (86) مضخة أنسولين للأطفال، وأجرت (16) عملية زراعة قوقعة إلكترونية، إلى جانب تقديم خدمات علاجية متكاملة استفاد منها مئات المستفيدين، في إطار حرصها على تعزيز جودة الرعاية الصحية المقدمة.

وعلى صعيد التمكين الاقتصادي، واصل مركز (نتاج خير البحرين) التابع للمؤسسة تحقيق أثر ملموس، من خلال إنتاج (2765) منتجًا، وتنفيذ (25) برنامجًا تدريبيًا استفادت منه (397) مستفيدة، إلى جانب إعداد أكثر من (20450) وجبة إفطار صائم خلال شهر رمضان المبارك بإشراف (17) مُنتسبة من المركز، بما يعكس دور المؤسسة في دعم الأسر المنتجة وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية.

كما أبرز التقرير تميز المؤسسة على صعيد الأداء المؤسسي، بحصولها على تصنيف الفئة الذهبية ضمن برنامج تقييم مراكز الخدمة الحكومية، إلى جانب تحقيقها جوائز محلية ودولية في مجالات الابتكار والعمل الإنساني، فضلًا عن توسيع شراكاتها المجتمعية عبر (55) شراكة مع مختلف الجهات.

وأشار التقرير إلى امتداد جهود المؤسسة في العمل الإغاثي خارج مملكة البحرين، من خلال إرسال مساعدات إنسانية إلى عدد من المناطق المتضررة، أبرزها قطاع غزة، إلى جانب تعزيز حضورها الإعلامي عبر إطلاق منصات توعوية وبرامج تسلط الضوء على قصص النجاح وترسخ قيم العمل الإنساني.

وتواصل المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية مواصلة مسيرتها الإنسانية، وتعزيز جودة خدماتها، وتطوير مبادراتها بما يواكب تطلعات القيادة الرشيدة ويخدم مختلف فئات المجتمع.

وزير الخارجية: تعزيز قيم الضمير الإنساني وثقافة السلام نهج راسخ في الدبلوماسية البحرينية

○ وزير الخارجية.

أكد الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن تعزيز قيم الضمير الإنساني ونشر ثقافة السلام يمثلان نهجًا راسخًا في الدبلوماسية البحرينية الحكيمة والمتزنة، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المُعظم، وبتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وأعرب وزير الخارجية عن اعتزازه باحتفاء الأمم المتحدة باليوم الدولي للضمير، الذي يصادف الخامس من أبريل من كل عام، استجابةً لمبادرة دبلوماسية رائدة من مملكة البحرين، بما يجسد إدراكًا وطنيًا ودوليًا متناميًا لأهمية تحكيم الضمير الإنساني في ترسيخ قيم التسامح والحوار، ونبذ الفرقة والكراهية، ومعالجة جذور النزاعات عبر الحوار والتفاوض، وتعزيز التضامن الإنساني من أجل بناء عالم مستدام يسوده التعايش والوئام والمحبة، ويكفل فرص الرخاء والتنمية المستدامة للبشرية جمعاء.

وشدد الوزير على ضرورة تغليب صوت الضمير الإنساني في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي وإنهاء الأزمات والتوترات المتصاعدة، في مقدمتها وقف الاعتداءات الإيرانية الآثمة وغير القانونية على مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم (2817) برعاية 136 دولة، وقرار مجلس حقوق الإنسان الصادر بالإجماع بدعم 115 دولة، اللذين جاءا استجابة دولية واسعة لتحركات الدبلوماسية البحرينية الفاعلة، وتضمنا إدانة واضحة للانتهاكات الإيرانية الجسيمة، باعتبارها خرقًا صارخًا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ومبادئ حسن الجوار.

وجدد دعوة إيران إلى الالتزام بالمواثيق الدولية ومبادئ حُسن الجوار والأخوة الإسلامية، من خلال الوقف الفوري لاعتداءاتها الآثمة على الدول المجاورة والشعوب المسالمة، والمنشآت المدنية والبنية التحتية الحيوية، وضمان سلامة وحرية الملاحة البحرية في مضيق هرمز وسائر الممرات المائية الحيوية، وحماية إمدادات الطاقة والتجارة العالمية، والامتناع عن دعم الوكلاء والمليشيات الإرهابية، وذلك وفقًا لقرارات الشرعية الدولية، والتعاون الإيجابي من أجل إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وتوجيه الموارد نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما يعزز التعايش بين شعوب المنطقة الشقيقة في وئام وسلام وازدهار.

وأكد الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني حرص مملكة البحرين على مواصلة نهجها الدبلوماسي الرائد ودورها المحوري، من خلال رئاستها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خلال الشهر الجاري، في إطار عضويتها غير الدائمة في المجلس للفترة (2026-2027)، ورئاستها الدورية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتمثيلها للدول العربية، عبر مساعيها الحميدة لتكريس دعائم السلم والأمن الإقليميين والدوليين، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وموقفها الثابت والداعم للقضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك دعم مخرجات الاجتماع الأول لمجلس السلام برئاسة فخامة الرئيس الأمريكي، لإنهاء الحرب في قطاع غزة، وتحقيق التعافي المبكر وإعادة الإعمار، ووضع الأسس لسلام عادل وشامل ومستدام في الشرق الأوسط.

ونوه وزير الخارجية بدعم مملكة البحرين للجهود الدبلوماسية الرامية إلى التوصل إلى حلول سلمية شاملة ومستدامة للصراعات، ومكافحة التطرف والإرهاب، وخفض التصعيد والتوتر، إلى جانب إيلاء أولوية لحماية المدنيين وتعزيز الاستجابة الإنسانية، بما يشمل توفير الخدمات الصحية والتعليمية والمساعدات الإغاثية للشعوب المتضررة.

مباحثات بحرينية باكستانية مصرية حول التطورات الإقليمية في ظل استمرار الاعتداءات الإيرانية

أجرى الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية أمس اتصالًا هاتفيًا مع محمد إسحق دار نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية في جمهورية باكستان الإسلامية الشقيقة.

وتم خلال الاتصال بحث أوجه علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، وسبل تعزيزها في مختلف المجالات، بالإضافة إلى مناقشة تطورات الأوضاع الإقليمية في ظل استمرار الاعتداءات الإيرانية الآثمة بالصواريخ والطائرات المسيّرة على مملكة البحرين ودول مجلس التعاون، التي أسفرت عن خسائر في الأرواح والممتلكات، وما تشكله من تهديد لأمن المنطقة واستقرارها.

كما جرى بحث أوجه التنسيق والتشاور السياسي والدبلوماسي بين البلدين في المحافل الدولية، ولا سيما في إطار عضويتهما الحالية كعضوين غير دائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتأكيد أهمية مواصلة التنسيق المشترك بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي.

كما تلقى الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية أمس اتصالًا هاتفيًا من الدكتور بدر عبدالعاطي وزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج في جمهورية مصر العربية الشقيقة.

وجرى خلال الاتصال استعراض مسارات التعاون الثنائي القائمة بين مملكة البحرين وجمهورية مصر العربية، وبحث فرص تطويرها في مختلف المجالات بما يعكس عمق العلاقات الأخوية ويحقق المصالح المشتركة للبلدين الشقيقين.

كما تم تبادل وجهات النظر إزاء التطورات الإقليمية في ظل استمرار الاعتداءات الإيرانية الآثمة التي تستهدف مملكة البحرين ودول مجلس التعاون، وتداعيات إغلاق مضيق هرمز على الملاحة الدولية والاقتصاد العالمي.

رئيسا النواب والشورى: الوقف الفوري للعدوان الإيراني امتحان دولي للضمير الإنساني

○ رئيس مجلس النواب.

○ رئيس مجلس الشورى.

أكد السيد أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب، أن احتفاء الأمم المتحدة باليوم الدولي للضمير، الذي يصادف الخامس من أبريل من كل عام، استجابةً لمبادرة دبلوماسية رائدة بحرينية، يعكس النهج الدبلوماسي الحكيم لمملكة البحرين، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المُعظم، ودعم ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وأشار إلى أن اليوم الدولي للضمير، بما يرتكز عليه من مقاصد وأهداف ورسالة إنسانية نبيلة، يستوجب تعزيز الشراكة الاستراتيجية العالمية في ترسيخ قيم السلام والوئام، وتعزيز الحوار الدبلوماسي في حل النزاعات والخلافات، وتسخير كافة الإمكانيات والجهود من أجل خير وصالح البشرية وتنميتها ومستقبلها.

وأوضح رئيس مجلس النواب، أن تحكيم الضمير الإنساني من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، خاصة في ظل ما تشهده المنطقة من اعتداءات إيرانية آثمة، غير قانونية وغير مبررة، على مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، يعد امتحانا دوليا للضمير الإنساني، ويستلزم تكاتف الجهود الدولية للوقف الفوري للعدوان الإيراني الغاشم، وحماية الأرواح والممتلكات، واحترام سيادة الدول، ومبادئ حسن الجوار، والالتزام بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وكافة الأعراف والمواثيق، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (2817) ، وقرار مجلس حقوق الإنسان (38) الصادر بالإجماع بدعم 115 دولة.

من جانبة أكد علي بن صالح الصالح، رئيس مجلس الشورى، أن مملكة البحرين جعلت قيم السلام والتسامح نهجًا راسخًا يؤكد أهمية إعلاء صوت الضمير الإنساني في مواجهة التحديات العالمية، معربًا عن عظيم الفخر بما حققته مملكة البحرين، بفضل الرؤى الحكيمة والمبادرات الإنسانية الرائدة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظَّم، من مكانة دولية مرموقة في نشر ثقافة السلام وترسيخ قيم الحوار والتسامح، حتى أصبحت المملكة نموذجًا عالميًا يُحتذى به في التعايش السلمي واحترام الحريات الدينية وتعزيز القيم الإنسانية النبيلة.

و أشار رئيس مجلس الشورى إلى أن احتفاء المجتمع الدولي بهذا اليوم يؤكد أهمية إعلاء صوت الضمير الإنساني، والعمل المشترك بين الدول والشعوب لتعزيز ثقافة السلام والتفاهم، وبناء مجتمعات يسودها الأمن والاستقرار والاحترام المتبادل، وهي القيم التي أرستها مملكة البحرين في نهجها الدبلوماسي والإنساني على المستويات كافة. ولفت رئيس مجلس الشورى إلى أن مملكة البحرين، التي اتخذت من قيم السلام والتسامح نهجًا راسخًا، تؤكد في الوقت ذاته رفضها واستنكارها للاعتداءات الإيرانية الآثمة على المملكة والدول الشقيقة، والتي تتنافى مع مبادئ القانون الدولي وقيم الضمير الإنساني.